

البنائية وعبارة ابن وهبان قيل بالفتل يومر قال ويحتمل ان يكون
عبر بالفتل عن كسب البليغ لكن لظاهر المراد به كسب السيف
قال في عمد الفرائد هو كذا في الفتل في البنائية بان صدره بل
الاستحلال فتعبد ابن وهبان ربما يشعر بتضعيفه وان المعتمد خلافه
ولم اقف على ما يخالفه بعد السبع اه واعلم ان هذا الذنب اعني
ذنب الأظفار لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التكفير وهذا قال
في الهداية وباجاب الاعتناق تكفير اعرف ان كسوة غير مكفحة لهم
اجنبية وتبعه الشارحون وشبهه في غاية البيان بجناية الشربة والبا
حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل يرتفعان بالحد وهذا يقتضي
ان المراد بعدم الأرتفاع عدمه ظاهرا اما فيما بينه وبين رب تعالى
فارتفع بالتوبة بدون تكفير لان حد الزنا يرتفع فيما بينه وبين
الله تعالى بالتوبة كما صرحوا به كما في البحر **قوله** لا يجب إلا بالجماع
لان الكفارة وردت في الجماع على خلاف القياس فلا يلحق به غير
قاله تسمى **قوله** والأنزال في الجماع ليس بشرط لانه شبع قال في الشرح
افادته تكامل اجنبية فله بمجرد الابلاج حصل قضاء شهوة الفرج على
الكمال والأنزال شبع اكل ولا يتوقف عليه كالأكل بحيث يلحق
لا بالسبع اه **قوله** كفارة الظهار قال في اجوهه حال على الظهار
ولم يبينه لان كفارة الظهار منصوص عليها في القرآن انتهى **قوله** في التوبة
احترار عن التخيير **قوله** يعرف بفتح الراء وحميد المهلين وروي
بكون الراكذ في البنائية للعيني وفي المغرب وهو كسب عظيم
من حوض كسب ثلاثين صاعا وقيل خمسة عشر صاعا انتهى **قوله**

المراد

لا يثبتها يريد احترار كذا في الفتح وفي مختصر النهاية اللابح احترق
وهي الأرض ذات الحجاز السود التي قد البها لكثرتها وجمعها لآبان
انتهى **قوله** مع القعدة على الصيام فيه انه اخبر عن نفسه ان لا
يستطيع ذلك كما صرح به الحديث المذكور انما كذا في الفوائد القرشية
قوله اي القبل وكذا برتفسيد للفرج وهو يفيد انه لو انزل في الدبر
وجب الكفارة وهو كذا في الأصح قال ملا مسكين ولا كفارة
بالأنزال فيما دون الفرج اي يجب القضاء بالكفارة في حق ما دون
الفرج مطلقا سواء كان بالتحديد او بالدبر وهو روي عن ابن حزم
رحمه الله تعالى وعنده رحمه الله انه ان وطئ في الدبر فعليه الكفارة
وهو قولهما وهو الأصح انتهى **قوله** كالسبيح اخ وكذا السحاق لا
كفارة فيه لعدم اجماع صورة وهو ادخال الفرج في الفرج ويجب القضاء
لوجوده معني كما في مسكين **قوله** وكلا سميما بالكف الى اخر الكلام
وان قصد به مسكين شهوة كما يفيد القول الأخير اذ يمكن الاحتيال
في تسكين الشهوة باخراج المني من غير مباشرة بيد اذ الظاهر انه على
هذا الوجه ليس ممنوع اذ اصل تحريم المعالجة بالكف انما هو باعتبار
الجزئية الذي استفيد من كسب تحريم المتع بها ومن ثم حرم تكاثر
الأصول والفرج واذا انشئ مباشرة الكف انشئ المتع بسبب الجزئية
كذا في الفوائد القرشية **قوله** واختلف فيه زاد الملاح على غير
الصائم **قوله** بخلاف غيره من الأزمات اي غير شهر رمضان من
الشهور فلا يلحق به لاقياسا ولادلالة واما الكفارة في الحج فتجب مطلقا
في الفرض وغيره لانها هي حرمه العبادة **قوله** وان احقق قال